وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٥/٢/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٧/٣١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٥٨٣٢٧٠٥,٣٢ ج (فقط خمسة ملايين وثمانمائة واثنان وثلاثون ألفًا وسبعمائة وخمسة جنيهات واثنان وثلاثون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٥٦٠٣٨٣٧,١٢ ج (فقط خمسة ملايين وستمائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وثلاثون جنيهًا واثنا عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٢٨٨٦٨,٢٠ ج (فقط مائتان وثمانية وعشرون ألفًا وثمانمائة وثمانية وستون جنيهًا وعشرون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ١٣٣٣٤٣١٨,١٩ ج (فقط ثلاثة عشر مليونًا وثلاثمائة وأربعة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وثمانية عشر جنيهًا وتسعة عشر قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٧/٧/٣١

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة